جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية
تخصص : تنظيم إداري وسياسي

ظاهرة الدولة العميقة في البلدان العربية دراسة حالة مصر 2018/2011

إعداد الطالب :
دله محمد عبد المالك

إشراف الأستاذ:
حسان بن كادي

أعضاء المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الصفة
كافي عبد الوهاب	رئيسا
بن كادي حسان	مشرفا ومقررا
بابا عربي مسلم	مناقشا

نوقشت أجيزت يوم ../../..20
السنة الجامعية :2020/2019

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية
تخصص : تنظيم إداري وسياسي

ظاهرة الدولة العميقة في البلدان العربية دراسة حالة مصر 2018/2011

إعداد الطالب :
دله محمد عبد المالك

إشراف الأستاذ:
حسان بن كادي

أعضاء المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الصفة
كافي عبد الوهاب	رئيسا
بن كادي حسان	مشرفا ومقررا
بابا عربي مسلم	مناقشا

نوقشت أجيزت يوم ../../..20
السنة الجامعية :2020/2019

شكر و عرفان

الحمد لله جزيل النعم الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع ، كما أتوجه بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل .

و كل التقدير و الإحترام للأستاذ المشرف د . حسان بن كادي ومن خلاله لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح –ورقلة .

ملخص الدراسة :

تتناول الدراسة التي بين أيدينا ظاهرة الدولة العميقة ، وهي من المواضيع ذات الأهمية البالغة خاصة بعد ثورات الربيع العربي حيث تم تداولها بكثرة إعلاميا ،من خلال تصريحات المسؤولين وحديثهم عن قوى تكبلهم وتحول بينهم و مهامهم .

ومصر كغيرها من الدول لم تكن بمنئ عن هذه الظاهرة حيث اعتمدت هذه الأخيرة على استراتجية الثورة المضادة حفاظا على مصالحها ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على هذه الظاهرة –الدولة العميقة – وسلوكها عموما و بمصر خصوصا قبل ثورة يونيو 2013 وبعدها .

أظهرت نتائج الدراسة أن الدولة العميقة تؤثر وتتأثر بالأنظمة الحاكمة كما أنها على استعداد للإطاحة برؤوس الأنظمة السياسية الحاكمة ووضع أخرى تخدم مصالحها

الكلمات المفتاحية : الدولة العميقة ، الثورة ، الثورة المضادة ، النظام السياسي

Abstract :

The study before us addresses the deep phenomenon of the State and It is a very important topic Especially after the Arab Spring revolutions, where they have traded widely for media. Especially the officials' statements and their talk about hidden powers that will support them, turn them among themselves and seek them.

Egypt, like other countries, was not interested in this phenomenon The latter relied on the anti-revolutionary strategic interests. The study was intended to identify this phenomenon -The deep state – and its behavior in Egypt before and after the June 2013 revolution.

The study results showed that the deep state affects and is affected by the ruling regimes. It is also willing to overthrow the heads of the ruling political regimes and put them in place Others serve their interests

Key words: Deep State, Revolution, counter revolution, political system.

مقدمة

يعتبر مصطلح الدولة العميقة من المواضيع الهامة و المستجدة في حقل العلوم السياسية مما جعله يثير جدلا واسعا حوله ، فلم يعد حكرا على دول دون غيرها ، فبعد ظهوره في تركيا بغية حماية الإثنية التركية من الإندثار أثناء الحرب التركية الصينية ، و لعلمنة الدولة التركية الحديثة التي أسس لها مصطفى كمال أتاتورك ، ليظهر بعدها في أمريكا اللاتينية و من تم تداول هذا المصطلح في البلدان العربية بعد ثورات ما سمي بالربيع العربي وما واكبها من أحداث خاصة بعد بداية انحصاره - أي الربيع العربي- من طرف قوى خفية حالت دون تحول ديمقراطي حقيقي . ففي مصر بدأت الدولة العميقة العمل وبقوة بعد نجاح الرئيس محمد مرسي في الانتخابات من خلال أدواتها ، و هذا من خلال طبيعة العلاقة بين النظام السياسي المصري و الدولة العميقة .

ومن هنا فالعلاقة بين هذه الأخيرة والنظام السياسي في مصر تستوجب الدراسة و البحث بغية تبيان ماهيتها وكيفية عملها ، وعلاقتها بالنظام السياسي المصري .

أهمية الدراسة :

بالنظر إلى حداثة الموضوع فإن ظاهرة الدولة العميقة تستدعي المزيد من البحث والتحري من طرف الباحثين وطلبة العلوم السياسية ، ذلك أنها من الظواهر السياسية المعقدة والغامضة لابد من الوقوف عندها و تفسيرها لإثراء حقل العلوم السياسية ، والإلمام بهذه الظاهرة ومعرفة كيفية عملها و آلياته ..... ومن هنا يكتسي الموضوع أهميته الخاصة مع الحديث المتنامي و المتسارع حول تغول و نفوذ الدولة العميقة في عدة بلدان بالعالمين المتقدم و النامي على حد سواء ، كما تكتسي الدراسة أهميتها كونها تتجاوز الطرح النظري إلى محاولة تقصي نموذجا وتجربة معاصرة وواضحة حول نشاط الدولة العميقة و تفاعلاتها وهي التجربة المصرية .

أهداف الدراسة :

- الوقوف على ظاهرة الدولة العميقة وعلاقتها بنظم الحكم
- لمعرفة أسباب فشل ثورات الربيع العربي خاصة التجربة المصرية
- معرفة أساليب الثورات المضادة وعلاقاتها بالدولة العميقة
- الرغبة على التعرف على القوى الخفية المتحكمة في صناعة و إتخاذ القرار

الإشكالية البحثية :

إن دراسة الدولة العميقة ومعرفة توجهاتها ينبغي الإحاطة بآليات عملها ، أدواتها وكيفية استخدمها مع الثورات الشعبية .

و من خلال ما تقدم نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يمكن فهم ماهية الدولة العميقة وطبيعة أدوارها، و إسقاطات ذلك على التجربة المصرية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية أهمها :

- ما هي الدولة العميقة وكيف تشكل مفهومها ؟
- ما طبيعة العلاقة بين الدولة العميقة ونظم الحكم ؟
- كيف كان سلوك الدولة العميقة في مصر قبل 2013 وبعدها ؟

الفرضيات :

الفرضية الأولى :

يعد مصطلح الدولة العميقة من المفاهيم الهلامية الإفتراضية غير الواضحة ،رغم سعة انتشاره و كثرة تداوله إذ لا يقابله في الواقع سوى مؤسسات الدولة المعروفة بمفهومها الحديث ، وهذا يعني استحالة ضبط المفهوم و بالتالي عدم إمكانية اعتماده رسميا في الدراسات السياسية .

الفرضية الثانية :

أصبح مفهوم الدولة العميقة من المفاهيم الحساسة و الواقعية التي تؤثر في مسارات النظم السياسية على المستويين الوطني والدولي ، حيث تجلى ذلك بوضوح من خلال ثورات الربيع العربي وما صاحبه من ثورات وثورات مضادة ، وتمثل التجربة المصرية أبرز دليل على ذلك .

مجال الدراسة :

تمتد الدراسة التي بين أيدينا في مجالها الزمني إلى ظهور و تداول مصطلح الدولة العميقة في الدولة التركية مرورا بإعادة تداوله ضمن ما عرف بثورات الربيع العربي وما أعقبها من ثورات مضادة ، أما مجاله التطبيقي فيتعلق بالتجربة المصرية ضمن هذا الربيع .

المناهج المتبعة في الدراسة :

- المنهج الوصفي : الذي يعد طريقة لوصف ظاهرة الدولة العميقة في مصر من خلال جمع المعلومات من الكتب و المقالات المنشورة في المجالات ومواقع الأنترنيت
- المنهج الاستقصائي : الذي يعنى بالبحث عن ماهية الظواهر وكشفها لمعرفة أسبابها و مسبباتها ، والعوامل المتحكمة فيها ، وهذا ما اتبعناه في الإستقصاء عن ظاهرة الدولة العميقة .
- المسح التاريخي : ومنه سنحاول تبيان مراحل تشكل الدولة العميقة على المستوى العالمي وصولا إلى مصر والتي بدأت فيها مع حركة الضباط الأحرار
- منهج دراسة حالة : وهو منهج يعمد إلى جمع البيانات العلمية ، يقوم على أساس التعمق في دراسة قصد الوصول إلى تعميمات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة ، ألا وهي ظاهرة الدولة العميقة بمصر

مبررات اختيار الموضوع :

من الدوافع اختياري موضوع ظاهرة الدولة العميقة في البلدان العربية مبررات ذاتية ، موضوعية وأخرى تطلعية

المبررات الذاتية : الرغبة في البحث عن الموضوع ومحاولة تفسير آلية عمل الدولة العميقة و الإستقصاء عن وجودها

المبررات الموضوعية كثرة الحديث عن الدولة العميقة خاصة بعد ثورات الربيع العربي و ارتباطها بتخصص العلوم السياسية ، كما يفيد هذا الموضوع في كشف اللبس عن الدولة العميقة و علاقتها بالأنظمة السياسية

المبررات التطلعية : ان دراسة الدولة العميقة ،تتمثل في تقديم رؤية تحليلية لها والتي ستقودنا أساسا إلى فهم علاقتها بالنظم السياسية الحاكمة من أجل الوصول إلى شرح حقيقي يقودنا إلى فهم الظاهرة وصولا إلى تعميمها

الدراسات السابقة :

- دراسة عباس شريفة بعنوان الثورة والدولة العميقة فلسفة الصراع و استراتجية المواجهة ، تطرق فيها إلى موضوع تعثر ثورات الربيع العربي و علاقة الدولة العميقة بها ، كما حاول من خلال دراسته تحديد كيفية مواجهتها . لكن الكاتب لم يتعرض بتوسع للتجربة المصرية وهذا ما سوف نتطرق له من خلال دراستنا .

- الدراسة التي قام بها عبد المجيد رمضان بعنوان الدولة القائمة و الدولة العميقة و إشكالية التضارب في المصالح ضمن مجلة الناقد ، حيث تطرق فيها إلى التفرقة بين الدولتين –الدولة القائمة والدولة العميقة – وضبط العلاقة بينهما .لكنه لم يتطرق للتجربة المصرية بالتفصيل وهذا ما سوف نتطرق إليه في دراستنا .
- دراسة ريم أحمد عبد المجيد بعنوان : نحو التأصيل لمفهوم الدولة العميقة والتي تطرق فيها إلى الكشف عن نشأة مفهوم الدولة العميقة وأهم سماتها ، إلا أن موضوع الدراسة كان عاما ، أما في دراستنا فسوف نسلط الضوء على الدولة العميقة بمصر.

أما بخصوص رسالتي سوف استطرق فيها إلى معرفة ماهية الدولة العميقة وآليات عملها وعلاقتها بنظم السياسية الحاكمة من خلال دراسة حالة مصر في المدة الزمنية 2011-2018

صعوبات الدراسة :

واجهتنا جملة من الصعوبات حالت دون إخراج العمل في صورة أكثر جودة ومن أهم تلك الصعوبات:

- صعوبات متعلقة بقلة الدراسات المتخصصة بظاهرة الدولة العميقة عموما أو تلك المتعلقة بدراسة الحالة ، لاسيما الكتب خاصة باللغة العربية نظرا لحداثة الموضوع .
- الظرف الإستثنائي المتعلق بالحجر الصحي بسبب انتشار فيروس كوفيد 19.
- صعوبة التواصل مع المشرف للسبب المذكور أعلاه .

ولمعالجة الإشكالية المطروحة أنفا ، والإجابة على الفرضيات المطروحة تم الإعتماد على فصلين موضحة كالآتي:

الفصل الأول : متعلق بالدولة العميقة وينقسم إلى مبحثين اثنين ، يهتم المبحث الأول بدراسة ماهية الدولة العميقة به ثلاث مطالب يعالج الأول منها تعريف الدولة العميقة وماهيتها ،والمطلب الثاني نشأتها وتطورها ، المطلب الثالث أدوات الدولة العميقة ، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى الدولة العميقة و علاقتها بنظم الحكم حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى دعم

شرعية النظام السياسي ، أما المطلب الثاني فخصص لتقويض شرعية النظام السياسي ،المطلب الثالث اشتمل على الارتباطات الخارجية

الفصل الثاني : أما بخصوص الفصل الثاني فيتعلق الدولة العميقة بمصر بين دعم شرعية النظام السياسي و تقويضها ، وتم التطرق فيه إلى مبحثين ، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى تشكل الدولة العميقة بمصر من خلال التطرق في المطلب الأول إلى فترة الرئيس جمال عبد الناصر ،اما المطلب الثاني به فترة الرئيس أنور السادات ، المطلب الثالث احتوى على فترة الرئيس حسني مبارك ، أما المبحث الثاني فمتعلق بسلوك ومواقف الدولة العميقة إزاء الشرعية بعد ثورة يناير 2011 ، قسمناه إلى ثلاث مطالب جاء في أول مطلب مرحلة ما قبل الإنقلاب (من 2011إلى 2013) ، المطلب الثاني مرحلة ما بعد الإنقلاب (من 2013 إلى 2018) ، أما في المطلب الثالث والأخير قيمنا سلوك الدولة العميقة بمصر وإبراز أهم خصائصها .

الخاتمة : تم التطرق فيها إلى أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج

الفصل الأول: الإطار النظري للدولة العميقة

الفصل الأول : الإطار النظري للدولة العميقة

تمهيد :

بعد أحداث الثورات العربية أو ما سمي بالربيع العربي كثر تداول مصطلح الدولة العميقة الذي هو من المفاهيم القديمة الراجعة إلى الواجهة حديثا فقد طغى عليها الحديث في الأونة الأخيرة و التي لا تزال مبهمة مثيرة للجدل ,فكل دولة لابد لها من حاكم يسيرها وفق دستور ساري المفعول ورقعة جغرافية بالإضافة إلى شعب يسكنها هذا إذا ما تم الحديث عند دولة معلنة فكيف هو الحال إذا تم الحديث عند الدولة العميقة

المبحث الأول : مفهوم الدولة العميقة

يعتبر مفهوم الدولة العميقة من المفاهيم الغامضة والتي لفتت الإنتباه وكثر لجدل حولها في القضايا السياسية والإعلامية , فمن خلال هذا المبحث سنحاول كشف اللبس عن هذا المصطلح معرفته ,نشأته , وأهم مقوماته وركائزه

المطلب الأول : تعريف الدولة العميقة

قبل التطرق إلى مفهوم الدولة العميقة لابد من تعريف الدولة أولا .

الدولة لغة : هي اسم الشيء الذي يتداول ، والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال [1]

الدولة اصطلاحا : اختلفت تعريفات الدولة وتعددت ومن بينها نذكر:

عرفها كاري دي مالبيرج CARRE DE MALBERG :مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص ،يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه [2]

عرفت أيضا على أنها ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستمرة يخضعون لنظام معين [3]

الدولة حسب هنسلي hinsley : مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة [4]

تحتوى التعريفات السالفة على عناصر مهمة للدولة والتي يمكن إستنباطها كالأتي :

---

[1] ابن منظور ، **لسان العرب** ،دار المعارف ، القاهرة ، المجلد 2 ، ص1456

[2] نعمان أحمد الخطيب ،**الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ،ص14

[3] باسم صبحي بشناق ،**الوجيز في النظم السياسية و القانون الدستوري** ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2017 ،ص 11

[4] نعمان أحمد الخطيب ، **مرجع سابق الذكر** ، ص14

- الشعب أو مجموعة من القاطنين داخل حيز الدولة
- الرقعة الجغرافية التي يقيم عليها الشعب بصفة دائمة ومستمرة
- سلطة يخضع لها الشعب و تنظم شؤونهم المختلفة

عرفت الدولة العميقة على أنها :تعبير يطلق على مجموعة من القوى الغامضة التي تبدو أنها تعمل بعيدا عن يد القانون.[5]

الدولة العميقة حسب George Friedman (جورج فريدمان) قوى تحت النظم و المبادئ التي يمليها الدستور وهي أعمق وأقوى في السيطرة على الأمة من النظام حيث أنها تكون موحدة و متأصلة في كافة أجهزة الدولة ,كما لها جدول أعمال خاصة بها ووسائل لتقويض قرارات الرؤساء المنتخبين و أعضاء البرلمان .وتستمد قوتها من السيطرة على آليات السلطة وكونها غير مرئية[6] .صحيح أنه إذا تمتع الفرد بكل هذه الإمتيازات السالفة يؤدي إلى مستوى متطور من الإدراك وهو الإحساس بالمسؤولية والذي تترجم في صورة نحن بناة الوطن وحماته والحفاظ عليه مسؤوليتنا لا يجب التفريط بها ,ومنها تتولد فكرة أن كل من يعترض طريقنا يجب إزاحته من الطريق ما ينجم عنه صراع بين الدولة العميقة والنظام السياسي القائم داخل الدولة .

أما عباس شريفة فيعرفها (الدولة العميقة) على أنها ذلك التحالف العميق الذي يجمع بين بنيات الدولة المختلفة من مركب إداري وسياسي وإعلامي ,مؤسسة عسكرية واستخبارات ,قضاء ومثقفين ورجال دين وأصحاب أموال يجمعهم رابط واحد منطقه البقاء على مصالحهم وامتيازاتهم الخاصة واستثناؤهم من أي محاسبة أو مساءلة ثم عدم تعرضهم أي متابعة قضائية إن اهتز النظام القائم[7] ,كما قد تدعم هذه التحالفات بعلاقات مصاهرة وشركات واسعة بعد خلق بيئة حاضنة لها من فساد ونقص الوعي لدى الشعب .

تعرف الدولة العميقة على أنها " سلطة موازية لسلطة الدولة القانونية تتحداها أحياناً وتتعامل معها أحياناً أخرى، فهي شبكة من المصالح الاقتصادية، يربط بين أعضائها عقيدة سياسية يتشاركون فيها جميعاً، لهم انتماءات وتوجهات سياسية، أعضاءها عناصر تنتشر في مؤسسات دولة القانون نفسها، قد يكون أستاذ أكاديمي أو نائب برلماني، أو قاض أو وزير أو محافظ، أو إعلامي كبير، فهم بمثابة خلايا

---

5 عبد الرحيم علي , **نحو التأصيل لمفهوم الديمقراطية** ,المركز العربي للبحوث و الدراسات 2018/02-23:10

6 , **المرجع نفسه**

7 عباس شريفة , **الثورة والدولة العميقة فلسفة الصراع و استراتجية المواجهة** ، رؤية للثقافة و الإعلام ,تركيا ,2018,ص11

سرطانية قد لا يعرفون بعضهم بعضاً، لكنهم يعتبرون أنفسهم قادة التغيير ودعاة المدنية، لا تملك مرجعية أخلاقية تستند إليها، فقد تلجأ إلى الاغتيالات، وتوظف الإعلام لخلق إشاعات تسمم الرأي العام[8]

عرفها زهير حامدي : بأنها شبكة من التحالفات النافذة والمناهضة للديمقراطية داخل النظام السياسي ، وتتكون من عناصر رفيعة المستوى داخل أجهزة الدولة والقوات المسلحة و الأمن ، علاوة على العنف من أجل التأثير بطريقة خفية أغلب الأحيان ، في النخب السياسية والإقتصادية لضمان تحقيق مصالح معينة[9].

الدولة العميقة : هي كيان ذو أثر مادي واضح يعمل بسرية ، يديرها شخص مُنَظم أو مجموعة أشخاص، ويرتكز أساسها على فكرة وجود دولة داخل دولة، وهي شبكة معقدة من العلاقات والتداخل بين أجهزة اقتصادية وسياسية ومجموعات عسكرية وأمنية، وأخرى مدنية ودينية وبيروقراطية ، اتحدت فيما بينها للوقوف في وجه أي تغيير قد يطرأ على الساحة من شأنه أن يهدد المصالح الحيوية لهم، الذي يتوقف عليه وجود الدولة العميقة والقائمين عليها. تنشط الدولة العميقة في الخفاء بشكل غير مباشر، إلا أن تأثيرها يكون مباشرًا، ويكون لديها عناصر تابعة لها موجودة في مؤسسات الدولة ومفاصلها، ولها تأثير قوي على اتخاذ القرارات وتسيير أمور الدولة بما يتفق وأجندتها [10]

تضاربت وجهات نظر الباحثين حول طرح تعريف واحد لمصطلح الدولة العميقة وبما أن المصطلح مستجد لم يعرّف سابقا جعل من الباحثين كل يفسرها من وجهة نظره الخاصة فمن بين هذه التفاسير نذكر:

الدولة العميقة : ليست تحالف بل هي مجموع عدة مجموعات تعمل ضد بعضها البعض خلف الكواليس ،كل منها يسعى لتنفيذ أجندته الخاصة [11]

وهناك من يرى أن الدولة العميقة ما هي إلا مصطلح يستخدم لوصف السلطة التنفيذية التي تعمل سرا بإعتبارها جزء من الدولة ، وتقوم بأعمال غير مشروعة وبشكل سري ، فإذا ما ظهرت هذه العمليات للعلن لا أحد يتحمل مسؤوليتها ، وبهذا المعنى فالدولة العميقة عادة ما تواجه مشكلة تتعلق بالشرعية ، ويتم حل هذه المشكلة عن طريق إبقاء عملياتها سرية [12]

التعريف الإجرائي :

---

8 صالح ياسر, **ملاحظات سريعة حول مفهوم الدولة العميقة**,جريدة طريق الشعب 05-12-2018

[9] عبد المجيد رمضان ،**الدولة القائمة والدولة العميقة وإشكالية التوافق والتضارب في المصالح** ،مجلة الناقد

10 صالح ياسر, **مرجع سالف الذكر**

[11] عبد المجيد رمضان ، **المرجع نفسه** ، ص111

[12] عبد المجيد رمضان , **مرجع سالف الذكر**، ص112 ص113

الدولة العميقة هي تنظيم متشابك ينشأ داخل الدولة في ظل فساد يكفل ترعرعه ,يعمل هذا التنظيم بسرية تامة ويشكل تحالفات شبكية من منطلق القوة والنفوذ بغية الوصول إلى مفاصل الدولة الصلبة وتحويل مؤسسات الدولة إلى أدوات في يديها فنجدها تعمد إلى المؤسسة القضائية والعسكرية ,المؤسسات الدينية والبيروقراطية ... من أجل الحفاظ على مصالحها ويكون لها تأثير مباشر على صناعة القرار

المصطلحات المشابهة :

الدولة الموازية : وعرفها Robert paxton (روبيرت باكستون)على أنها مجموعة من المنظمات أو المؤسسات تشبه الدولة في تنظيمها وإدارتها وهيكلها ,لكنها ليست رسميا جزء من الدولة الشرعية أو الحكومة . وهي تعمل في المقام الأول على تعزيز مصالحها الخاصة دون الإكتراث لإيديولوجية الدولة الشرعية [13]

حكومة الظل:المعارضة أو الحكومة الوهمية أو حكومة برلمانية و هي عبارة عن حكومة غير رسمية وغير متواجدة على المسار التنفيذي للبلاد وبدون قوة فعلية , تشكل من حزب أو تيار غير مشارك في الحكومة التنفيذية [14]

اللوبي(lobby):مصطلح يطلق على جماعة الضغط ,و هي جماعة تحاول التأثير على أعضاء هيئة تشريعية كاللوبي اليهودي في الكونجرس الأمريكي [15]

الدولة الرخوة : عرفها جنار ميردال على أنها الدولة التي تصدر القوانين و لا تطبقها ،لما فيها من فساد . فالكبار لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه ، و الصغار يتلقون الرشاوي لغض بصرهم عنه ما يجعل منه نمط الحياة في ظل هذه الدولة . بحيث تتمتع الطبقة العليا فيها بقوة تجعل تفرض إرادتها على فئات المجتمع فضلا عن التصرف المطلق في خدمة صالحها و تجاهل ما يضرها [16].

المطلب الثاني : نشأة وتطور الدولة العميقة

إن مصطلح الدولة العميقة تداول في الأوساط السياسية العربية في سياق الصراعات و الثورات في ما سمي الربيع العربي إلا أن ممارسته السياسية التاريخية

---

[13] مقال سليم البطانية , **www.railyoum.com** .03 سبتمبر 2019

14 مقال غادة الحلايقة , **www.mawdoo3.com**, 27 يونيو2019

* derin devlet مصطلح تركي يرمزله في السياسة التركية بالذئب الأغبر المعبر عن القومية التركية ,انظر https://www.kitabat.info

[15] انظر **www.almougem.com** ,2020/02/12

[16] جلال أمين ،**مصر والمصريون في عهد مبارك "1981-2011"**، دار الشروق ،2011

ارتبطت بتاريخ الأمة التركية ومنظمة "أركان كون " التي حمت الأثنية التركية في الحرب الصينية التركية وبالضبط ارتبط المصطلح عمليا بالتاريخ التركي أواخر الدولة العثمانية أو ما سمي بتقسيم تركة الرجل المريض و الدولة التركية الحديثة, والدولة العميقة كظاهرة كانت في القرن العشرين بتركيا والتي هي عبارة شبكة سرية Derin devlet *(أي الدولة العميقة)أنشأها مصطفى كمال أتاتورك 1923 .متكونة من البيروقراطيين ومجموعة من ضباط القوات المسلحة وبعض رجال القضاء وعناصر أخرى كما تمثلت مهمة هذه الشبكة في الحفاظ على علمنة الدولة التركية الحديثة مع محاربة أي فكر أو حركة من شأنها زعزعة علمنة الدولة [17], ويرجع بعض المؤرخين الدولة العميقة إلى اللجنة السرية التي أنشأها السلطان سليم الثالث 1761-1808 لحمايته بعد محالة إغتياله وهو عائد من حربه مع روسيا والنمسا ومن ثم انتقل هذا المصطلح إلى روسيا وأمريكا اللاتينية في مرحلة الإنتقال الديمقراطي بعد حكم الديكتاتورية أو الدول المتحررة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ليتم الحديث على الدولة العميقة في الدول العربية عقب ثورات ما سمي بالربيع العربي .

وإذا كانت تركيا هي مصدر ظهور مصطلح «الدولة العميقة» فإن بعض الباحثين (بيتر سكوت مثلا) يُرجع جذوره إلى عملية تطوير ما يسمى "دولة الأمن القومي" في الولايات المتحدة في أواخر الأربعينيات من القرن المنصرم، حيث رأت حكومة (هاري ترومان) أهمية التركيز على الأمن القومي في استجابة، وقتها، لصراع الحرب الباردة القادمة مع الاتحاد السوفيتي. وعلى هذا الطريق وقّع الرئيس (ترومان) سنة 1947 قانون الأمن الوطني The National Security Act الذي تأسست وفقا له وكالة الاستخبارات المركزية CIA ، ووكالة الأمن القومي NSA ، ومعظم الأجهزة الأخرى في جهاز الأمن الداخلي والخارجي، وكانت هذه انطلاقة التفكير في دولة الأمن القومي. وبدا أن الدولة العميقة تتمثل في شبكات السلطة السياسية في (واشنطن) والسلطة الاقتصادية والمالية في وول ستريت (نيويورك) والتي تعمل على حماية مجموعة من شبكات المصالح المختلفة [18]

خصائص الدولة العميقة : من بين التعريفات الموضوعة نستنبط سماتها فمن بينها

التجذر : إي وجودها في كل مفاصل النظام وكيان الدولة من أجل المحافظة على مصالحها أطول مدة زمنية ممكنة والإبقاء على الوضع الخادم لها

[17] ريم أحمد عبد المجيد ,**نحو تأصيل نظري للدولة العميقة** ,المركز العربي للبحوث و الدراسات 2018/02/23

[18] صالح ياسر , **مرجع سابق الذكر**

الحفاظ على المصلحة : تسعى الدولة العميقة للحفاظ على مصالحها من خلال التحالفات ولا يهم إن تعارضت والصالح العام فالمهم الوصول للغاية المنشودة

السرية و الغموض : الدولة العميقة ليس لها كيان واضح جلي لكن لها مخلفات وأثار تتضح من خلال ممارساتها

التحالفات : تتسع رقعة تحالف الدولة العميقة لتمس الأجهزة البيروقراطية والقضاء القوات المسلحة, الإعلام ,والمؤسسات النظامية بل تتعداها و تتغلغل داخل الكيانات الرسمية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني كما تتغلغل دخل الكيانات الغير رسمية كالطوائف والقبائل , كما تمتد هذه التحالفات لتتعدى الحيز الإقليمي للدولة بغية الحفاظ على مصالحها تارة , أو من خلال الحصول على الدعم المادي أحيانا أخرى وغالبا ما تكون مزدوجة بين الأول والثاني .

تشابك المصالح : من أجل المحافظة على المصالح المشتركة دون تعارض أو إختلاف وعادة ما تكون هذه المسؤولية جماعية فتدعم أحيانا هذه الآلية بعلاقات مصاهرة بين أعضاء هذه التحالفات .

كيان غير قانوني: تعمل الدولة العميقة خارج إطار القانون ،بعيدة عن المساءلة حتى وإن خرقت ، إغتالت ، زورت ... لما لها من قدرة على حماية نفسها .

المطلب الثالث : أدوات الدولة العميقة

تمتلك الدولة العميقة العديد من الوسائل تمكنها من أن تكون فعالة أكثر من المؤسسات الرسمية الجلية للعيان ومن بين هذه الوسائل نذكر[19] :

المؤسسة العسكرية : لدى كل دولة جيش يحميها له مرجعية مهمة , ففي الدول النامية يقوم على نظام السمع والطاعة فرئيس الدولة هو من يعين قيادات الجيش وفق مبدأ المصلحة المتبادلة و بغية تطبيق النظام السابق وحمايته من خلال اعتباره القوة الوحيدة التي يستند عليها فيعتمد النظام إلى تغليب طابع واحد على بنية الجيش بحيث لا يمكن إختراقها واستخدامها وفق ما يخدم النظام , فليس خفيا أن أنظمة الدول النامية هشة معرضة للإنقلابات العسكرية وعدم سيطرة الإستقرار مع سيطرة النخبة العسكرية التي تلعب دور مهم في السياسة والحكم بحيث تكون المقرر الأول وصانع القرار الأساسي ,ففي هذه الحالة تكون المؤسسة العسكرية المتحكم الوحيد بالعملية السياسية (دولة البيروتورية)[20] ، وقد تتدخل المؤسسة العسكرية

---

[19] عباس شريفة , **مرجع سالف الذكر** ,ص21

20 حسان دواجي محمد ,**الجيش وعلاقته بالسلطة في الدول النامية** ,مؤسسة الفكر العربي ,21فيفري 2015 https://www.noonpost.com/

في المجالين الاقتصادي و الإداري من خلال امتلاكها لشركات تسمح لها بالتأثير على السوق أو من خلال تعيين المتقاعدين من المؤسسة العسكرية في مناصب عليا دخل الدولة .

القضاء : في دول العالم الثالث لا يتمتع القضاء بالإستقلالية التامة فكثيرا ما نجده تابع أو خاضع للمؤسسة الأمنية , و يتم اختراقه لصالح النظام القائم بغية خدمة مصالحه و حماية الموالين له و البطش بالمعارضين . ففي أحيان كثيرة يتم تجاوز الفترة القانونية لبعض المعتقلين دون إحالتهم إلى القضاء هذا فضلا عن التصفيات الجسدية التي تتم و يكون الإعلام والقضاء بعيدا عنها

رجال الأعمال و المنتفعين من النظام :يحمي النظام نفسه من خلال خلق بؤر فساد و تشكيل تحالفات مع رجال الأعمال الخاضعين له و إزاحة الرافضة , فيتمخض عنه تحول في الطبقات المجتمعية من طبقة ذات غنى فاحش وأخرى متوسطة إن لم نقل ذات فقر مدقع وهي عامة الناس أما الطبقة الأولى فتشكل من رجال الأعمال والمنتفعين من النظام مايفسر بقاء النظام وديمومته بقاء مصالحهم وديمومتها وزوال مصالحهم بزوال النظام وبالتالي فعل أي شيء للحول دون سقوط النظام وتلاشي مصالحهم

الإعلام : يحظي الإعلام بقوة كبيرة في إيصال المعلومة للشعب ومن المعروف أن أغلب القنوات الإعلام في الدول النامية مملوكة إما للدولة أو رجال الأعمال المتحالفة مع النظم الحاكمة فضلا عن الجيوش الإلكترونية التابعة للمخابرات بغية تلميع شخصية وفلول أخرى أو جذب أفراد لخدمة صالحها.

الجهاز الإداري البيروقراطي : وهذا العنصر هام لإطالة العملية الإدارية على المواطن ، وربح الوقت للدولة العميقة . فيعمل الجهاز الإداري على الحفاظ على النظام العام ،وعدم إعطاء المواطن الفرصة للإعتراض أو إحداث خلل في تلك المنظومة [21]

الأحزاب السياسية و فواعل المجتمع المدني:

1- الأحزاب السياسية : تسعى الأحزاب السياسية للوصول إلى السلطة وهذا هو هدفها الرئيسي ,لكن مع هشاشتها وافتقارها للتمويل المالي في الدول النامية تجعل منها بيئة خصبة صالحة للإستثمار ما جعلها تحيد عن مهمتها الأصلية فأصبح سعيها الحصول على الإمتيازات والمنافع بدل التنافس بينها بغية تنفيذ برامجها السياسية , فأثر المال على العمل السياسي كبير وله أثر وخيم ,ما جعل جل الدول تعمد إلى

[21] عبد المجيد رمضان ، مرجع سالف الذكر ، ص113

التمويل العام للأحزاب السياسية للحد من تأثير الممولين ذوي المصالح ما يعني وقوعها تحت تأثير السلطة الحاكمة وعدم الإتكال على أعضائها لضمان إستمراريتها المالية [22], وإذا وقعت الأحزاب في هذا ضعفت في رسم سياسات عامة مسؤولة وقابلة للمسائلة وعادة ما يتم اللجوء إلى عرقلة المسار الإنتخابي من خلال جماعات مأجورة لترهيب الخصوم وكل هذا يكون ضمن فساد منتشر.

2 -فواعل المجتمع المدني : تعد مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات تطوعية تتوسط العلاقة بين المواطن والدولة , كما تعمل كرقيب على أجهزة الدولة وهذا هو الدور المنوط بها لكن إذا ما تم تغيبها أو احتواءها فإنه يسهل بمرور الوقت العمل بها على أساس مصلحي ومثال ذلك النقابات العمالية والمؤسسات الدينية الرسمية التي تشتغل لخدمة الدولة العميقة لما لها من تأثير في الرأي العام , فيوظف الخطاب الديني إما للخضوع للحاكم وعدم الخروج عنه , و إما تدعو للخروج عنه ومساندة أخر ولو تطلب الأمر حمل السلاح وهذا الطرح نادر إذا ما قورن بالأول بتحريم المظاهرات بحجة تحريم الخروج عن الحاكم, فغالبا ما يكون المجتمع مهيئا لقبول دور المتلقي فظل غياب الوعي بأهمية المشاركة في العمل الحياة السياسية .

المبحث الثاني : الدولة العميقة وعلاقتها بنظم الحكم

تكون العلاقة بين نظم الحكم و الدولة العميقة من حيث السلوك إما أن تدعم النظام القائم بغية الحفاظ على مصالحها و إما أن تقوضه أو تجتثه عبر القيام عبر القيام بثورات داعمة أو مناهضة , فالمنطق الذي يتحكم في العلاقة بين الدولة العميقة والنظام السياسي صراع مصلحي عميق يحكمه ميزان القوى السياسي , فبهذا تكون هذه العلاقة معقدة وغامضة , وقد يطفو الصراع هذا الصراع العميق إلى السطح ما يفسر وجود تصريحات وتصرفات متناقضة من طرف المسؤولين في الدولة , فمن خلال هذا المبحث سوف نتطرق للحديث عنها من خلال توضيح الثورة الشعبية والثورة التي تقام بواسطة الشعب .

المطلب الأول : دعم شرعية النظام السياسي القائم

ويتمثل هذا الدعم في الدور الذي تقوم به الدولة العميقة في مواجهة ثورات الشعبية المطالبة بتعديل التشكيلة القانونية الأساسية لفائدة الشعب فتقوم الدولة

[22] شاري براين ودنير بير , **دور المال في اللعبة السياسية** , ت : نور الأسعد وناتالي سليمان ,المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية ,بيروت , لبنان 2007

العميقة بالتصدي لهذه الحركات أو الثورات بما يسمى إستراتيجية الثورة المضادة [23] التي تتغلغل في صف الثورة الشعبية وتحمل شعاراتها ليتم استخدام نفس الشعارات للإلتفاف عليها وإجهاضها , ثم تقوم الدولة العميقة بترك السلطة والانسحاب منها ليصل الثوار لها , وفي هذه الحالة ترتكز على النواة الصلبة لكل نظام سياسي (القضاء -الأمن –الإقتصاد-الإعلام –الجيش) ثم يأتي العمل على إفشال تجربة الحكم لقوى الثورة من خلال إدخال مؤسسات الدولة في حالة فراغ , كما قد تعمد الثورة المضادة إلى تخريب ممتلكات الدولة لإفشال الحركات الإحتجاجية وتحميل الثوار المسؤولية . ويتمخض عنه سخط شعبي وإحساس بالذنب والإكتئاب , مع تحميل الثوار المسؤولية عن الحالة التي وصل إليها البلد من خراب ... ليأتي الدور بعد ذلك على أدوات الدولة العميقة من خلال الثورة المضادة بدءا من الإعلام وغرضه الحشد وتسليط الضوء على حال البلد والفشل الذي وصلت إليه إداريا وسياسيا منها تتشكل مظاهرات شعبية أخرى للإطاحة بالثورة الشعبية ,انطلاقا منها يتم تلميع رمز أو شخصية مخلصة من بقايا النظام السابق ليقوم بقيادة الثورة المضادة وإعادتها للحكم بعد مباركة المؤسسات الدينية . كما تعمد الدولة العميقة الحفاظ على إستمرار الدولة و بقاءها من خلال إستعمال آلياتها للهيمنة المؤقتة فلو أخذنا مثالا كدولة ليبيا تتضح الصورة وبهذا تكون الدولة العميقة قد حافظت على مصالحه وقد ساندت ودعمت النظام السياسي .

وقد تلجأ الدولة العميقة إلى أن هناك عدو مترصد لابد من التأهب أو أنها مستهدفة , سواء من المحيط الخارجي أو الداخلي (نظرية المؤامرة) هو ما يفسر إتخاذ الدولة إجراءات أمنية تحت ظل ما يسمى الحفاظ على الأمن القومي, ما يجعل من الدولة العميقة تستند إلى المؤسسة العسكرية –الأمنية وتزيح كل من يعارضها [24] بالقوة في الحالات الإستثنائية -خارج إطار القانون – وقد تذهب إلى أبعد من ذلك كالقمع و الإغتيالات بغية الحفاظ على مصالحها .

المطلب الثاني : تقويض شرعية النظم الحاكمة

تحقق شرعية الأنظمة الحاكمة حينما يوجد نوع من الرضا الشعبي والمجتمعي . وقد شهدت معظم الدول العربية في ظل ما سمي بالثورات الربيع العربي أزمة الشرعية والتي قوبلت بثورات شعبية ,وغالبا ما تندلع الأخيرة بفقدان النظام السياسي لشرعيته فعدم رضا المواطنين بمخرجات النظام السياسي و سخطه عليه تتزعزع ثقة المواطن به.

[23] عباس شريفة , **مرجع سابق الذكر** ,ص19

[24] علي الجرباوي , **الدولة العميقة محاولة لضبط المفهوم**,مجلة سياسات عربية ,العدد:34,جامعة بنزرت ,فلسطين 2018,ص12

من هنا يبدأ النظام في فقدان شرعيته . ومن هذا المنطلق تبدأ أدوات الدولة العميقة بعملها فيسلط الإعلام الضوء على قصور النظام السياسي وتحطيم صورته لدى المواطنين وصولا إلى التحريض عليه بل حتى التشكيك في شرعيته وكشف الفساد المنتشر فيه و الاختلاسات المالية , فضلا عن اختلاق الأزمات الإقتصادية كالأزمة المصرية 2014 بغية تأجيج الوضع ,ما يتمخض عنه سخط داخل الشعب الذي كان قد ثار على مطالب اجتماعية كتوفير مناصب عمل أو السكن وغيرها حتى يصبح يندد بالتغيير والمشاركة في إدارة الحكم , أو يتفشي داخل المجتمع ظاهرة البلطجة وسط سكوت القوات الأمنية أو رفضها النزول للشارع ما يؤثر سلبا على الاقتصاد ,أو شن حرب مقابلة سلاحها سلسلة متواصلة من المعلومات السرية المسربة والمحرجة كالتي حدثت مع إدارة الرئيس الأمريكي ترامب [25]. وقد تذ هب إلى أبعد من ذلك من خلال خلق عصابات الجريمة المنظمة عملها تنفيذ عمليات تفجير أو إغتيال . كل هذا يزيد من تأزم الوضع , ففي هذه الحالة ومع تعارض مصالح الدولة العميقة مع النظام تعمل على إسقاطه ومحاسبة رموزه من خلال مؤسسة القضاء , كما حدث مع أغلب الدول العربية التي شهدت ما سمي بثورات الربيع العربي أو تذهب إلى الإنقلاب المباشر كالذي حدث في عهد مرسي بمصر. بعد كل هذا تعود الدولة العميقة إلى السعي لخلق نظام سياسي جديد يخدم مصالحها منطلقة من رموز نظام أفل سبق وخدم مصلحتها .

المطلب الثالث : الارتباطات الخارجية

تتطلب الإرتباطات الخارجية مصالح ضمنية أحيانا وقد تكون معلنة أحيانا أخرى فعند الحديث عن الإرتباطات الخارجية للدولة العميقة يعني الحديث عن دعم مالي الذي هو عبارة حافز لتقديم معلومات للداعم بغية تحقيق الأهداف المشتركة . وأخر سياسي كالدعم في المحافل الدولية كما يحصل حاليا مع القضية الفلسطينية ,إعلامي وأخر عسكري كصفقات السلاح وغيرها إن تطلب الأمر , و أخر إيديولوجي كنشر إيديولوجية معادية واللعب على ورقة الطائفية تغذية أحقادها ما ينجر عنها تشكيل مليشيات على أساس طائفي التي تستخدم أحيانا ضد النظام ولخدمة النظام أحيانا أخرى , أو الإستثمار فيم يسمى الأقليات كالذي هو شائع حاليا . و إنطلاقا من مقولة وستون تشرشل :لا يوجد عدو دائم ولا صديق دائم بل توجد مصالح دائمة فكما تريد الدولة العميقة الحفاظ على بقائها و ديمومتها هنا أيضا من همه بقاءها خدمة لمصالحه , فهذه الارتباطات الخارجية للدولة العميقة ارتباطات مصلحية ,فبغية حصول الدولة العميقة على الدعم المذكور أنفا تضمن مصالح اقتصادية و سياسية للطرف

[25] علي الجرباوي, **مرجع سالف الذكر** ,ص09

الداعم لها ,كما ترتبط قوة المحافظة و الإرتباط بقوة المصالح المشتركة [26] , وقد تضعف الدولة العميقة ما لم أي سند إستراتيجي خارجي يحافظ عليها ويحميها من الإنهيار بعد انقضاء المصلحة أو تعاظم خطر تلك الدولة . فالداعم يفضل الإبقاء على مصالحه أكثر فلا يركز اعتماده على الساسة العابرين بل يعتمد على المؤسسة الأكثر ثباتا واستقرار داخل أي بلد ألا وهي المؤسسة العسكرية والأمنية التي تعد تقليدا أساس الدولة العميقة الذي لا يعمد للعمل بمفرده بل يخلق شبكة تحتية من حلفاء وتوابع داخل مركبات الدولة ولما له من إمكانات متعددة ما يجعله محط إهتمام الأطراف الخارجية من منطلق تبادل المنفعة مقابل غض الطرف عن تغول دور المؤسسة التحكمي في بلدانها و التغاضي عما تقوم به من انتهاكات بغية استمرار مصالحها .

[26] عبد المولى المروري , **مقال حول نظرية الدولة العميقة** ,العمق المغربي , www.maghress.com 2018/08/26 على الساعة 23:15

خلاصة الفصل :

تمحور هذا الفصل من الدراسة حول ماهية الدولة العميقة وعلاقتها بالنظم السياسية فمن خلال ما سبق يتضح أن :

- ✓ لا يوجد مفهوم موحد يفسر ظاهرة الدولة العميقة ،
- ✓ تعمل الدولة لعميقة على مقربة من النظام السياسي ومركز صناعة القرار ، ما ينتج عنه علاقة عكسية بين الدولتين –الدولة العميقة والدولة القائمة –فكلما ضعفت إحدهما قويّت الأخرى .
- ✓ تظهر الدولة العميقة بشكل جلي في فترات التحول الديمقراطي إما لتكبل هذه العملية ما يفسر دعمها للنظام السياسي القائم ، أو تركب موجة الثورات الشعبية لتطيح برأس النظام الذي تعارضت مصالحها وإياه لتضع أخر يخدم صالحها
- ✓ الإرتباطات والجانب الإيديولوجي هي من يتحكم في سلوكها

الفصل الثاني : الدولة العميقة بمصر بين دعم الشرعية وتقويضها

الفصل الثاني : الدولة العميقة بمصر بين دعم الشرعية وتقويضها

تمهيد :

رأينا في الفصل الأول كيف ظهرت الدولة العميقة في تركيا وكيف تطور مفهومها لتنتقل بعد ذلك لدول العالم ، ولم تكن البلدان العربية بمنئ عنها خاصة الجمهورية المصرية التي تأثرت بالنموذج التركي ، ولقد ربط هذا بحركة الضباط الأحرار بغية تحرير مصر من الإنجليز. لتكون بعد ذلك نواة الدولة العميقة بمصر التي كان لها دور كبير في التجربة المصرية ضمن ثورات الربيع العربي وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل من خلال المبحثين التاليين .

المبحث الأول : تشكل الدولة العميقة في مصر

المطلب الأول : فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر

قبل التطرق لفترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر لابد من التطرق حركة الضباط الأحرار احتراما للتسلسل التاريخي لنشأة الدولة العميقة بمصر.

حركة الضباط الأحرار : هي تنظيم سري أنشأه جمال عبد الناصر في 1949 شكل تحالفات سياسية بين حركتي الإخوان المسلمين و اليسار الماركسي من جهة حيث ربط بينهم الشعور بضرورة القيام برد على تفكيك الوضع آنذاك والسعي إلى عدالة اجتماعية وعدم الثقة بالنظام البرلماني الذي يخدم كبار الملاكين . وتحالف مع جهات أخرى كالمؤسسة العسكرية والحرس الحديدي ،البحرية وضباط سلاح الجو و بعض المدنيين [27].

جاءت هذه الحركة بعد تراكمات عدة منها محاصرة الإنجليز للملك فاروق و إلزامه بحكومة ليبرالية تخدم مصلحتها في مصر ،والهزيمة التي تلقها الضباط سنة 1948م بفلسطين ضم حسن البنا المرشد العام للإخوان ومؤسسها جمال عبد الناصر وآخرون للجهاز السري للإخوان المسلمين [28] بغية التدريب على السلاح والعمل المسلح الذي يمكنه أن يكفل ارتباطا وثيقا بالجماعة ، ولقد إنضم جمال عبد الناصر لجماعة الإخوان بوساطة الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف حيث أقسم على المصحف والمسدس في 1946 بحي الصليبية فداء الدعوة الإسلامية والعمل في سبيلها لكن طالما ظن جمال عبد الناصر أن الجماعة تستخدم الضباط لمصالحها الخاصة وليس لصالح الوطن ،وقد عقد أول اجتماع رسمي للخلية الأولى للضباط الأحرار في يوليو 1949 و المتكون من خمس ضباط

[27] عزمي بشارة ، **ثورة مصر من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير** ، ط1 ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2016، ص29

[28] محمد الجوادي , **مذكرات الضباط الأحرار**،ط1، بيروت : دار الشروق ، 1996 ،ص69

هم : جمال عبد الناصر –عبد المنعم عبد الرؤوف-خالد محي الدين –كمال حسين وحسن إبراهيم [29].

سرعان ما انفصل جمال عبد الناصر وتنظيمه عن الإخوان بعد تأييد الأحزاب لخطوته عكس ما توقعه الإسلاميين واليساريين و الإشتراكيين أن يقوم هو بتأييدهم ، ومع التظاهرات ضد الإحتلال الإنجليزي الذي قد احتل الإسماعيلية وحريق القاهرة 1952/01/26 وموت 46شرطي و محاولة حسين سري رئيس الحكومة أنذاك تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية في محاولة لمسايرة الضباط لكن الأخير رفض ليعين الملك فاروق صهره إسماعيل شيرين وزيرا للحربية الذي قوبل بإحتجاجات الضباط و إستقالة رئيس الحكومة إحتجاجا على قرار الملك حل الأخير مجلس إدارة الضباط وعين بدله مجلس مؤقت ، وعمد إلى الشرطة بعد تهميش الجيش . فعمد الضباط الأحرار للإنقلاب الذي خطط له بعد حل البرلمان و إستعطاف الشعب من خلال الإنتقام لكرامة مصر التي أهينت . فحشد عليه الشعب لتحتل نواة قيادة الضباط الأحرار مقر قيادة الجيش في 23يوليو 1952 و ألقت القبض على أعضاء القيادة العليا لتنتهي عملية الإستلاء على السلطة ،بعد ثلاثة أيام إضطر الملك فاروق لتنازل عن العرش ومغادرة مصر [30].

كان لحركة الضباط الأحرار إرتباطات خارجية بغية تأمينها من الخارج حيث عمل عبد المنعم أمين على ذلك بإعتبارها مطلبا لقيام الثورة [31]كإبلاغ علي صبري للسفارة الأمريكية بالإنقلاب قبل وقوعه بأمر من جمال عبد الناصر ، لكن ما لبثت حتى عادت الحركة للعمل بشكل خفي عقب نجاح ثورة 23 يوليو 1952 ، ثم ليتولي بعدها محمد نجيب الذي نسب الثورة إليه رئاسة البلاد في يونيو 1953 وتتحول مصر إلى جمهورية .

تولى محمد نجيب رئاسة أول جمهورية مصرية إلا أنه لم يكن الحاكم الفعلي لها مع حركة الضباط الأحرار التي إنتشرت في المفاصل الصلبة للدولة , التي عملت على تصفية كل معارضيها . ليتنحى ويقيم في الإقامة الجبرية [32]. ليتولى بعده جمال عبد الناصر رئاسة البلاد بعد إجراء إستفتاء شعبي في 1956.

عمد تنظيم حركة الضباط الأحرار بمصر بعد تولي جمال عبد الناصر الحكم على تشويه شخصية من يعارض الرئيس [33]، هذا فضلا عن قمعه وحل الأحزاب المعارضة لتشيد أخرى موالية عقب الحربين لعالميتين . كما كان لحركة الضباط ارتباطات خارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية كالدعم المالي و أخر عسكري

---

[29] عزمي بشارة ، **مرجع سابق الذكر** ، ص33

[30] عزمي بشارة ،**نفس المرجع** ،ص34

[31] محمد الجوادي ، **النخبة المصرية الحاكمة** ،ط1، القاهرة : مكتبة مدبولى، 2002، ص93

[32] وائل غنيم ،**الثورة إذا الشعب يوما أراد الحياة** ، دار الشروق ،2012، ص54

[33] عزمي بشارة ، **مرجع سابق الذكر** ،ص58

واقتصادي [34] هذا من جهة ،كما عمدت حركة الضباط الأحرار إلى الإعتماد على قائد ملهم (جمال عبد الناصر) الذي كسب دعم المصريين بعد إعادة قناة السويس 1956 م بعد أن بيعت للإنجليز بواسطة إسماعيل الخديوي في 1875م.

كانت فترة الرئيس جمال عبد الناصر بداية الدولة العميقة في مصر حيث عملت على التجذر في غياب الشفافية والمساءلة ،إضافة إلى السرية والغموض مع وجود مصلحة واحدة مشتركة ألا وهي القضاء على الإستعمار الإنجليزي أنذاك مع حشد الشعب حول إيديولوجية واحدة وهي الإيديولوجية القومية .

المطلب الثاني : فترة الرئيس أنور السادات

تولى أنور السادات حكم مصر بعد وفاة سابقه جمال عبد الناصر جراء استفتاء شعبي في 16 أكتوبر 1970 ,لكن قبل ذلك كان على رأس اللجنة التي وضعها الرئيس جمال عبد الناصر بعد تعرضه لنوبة قلبية في سبتمبر 1969 ، ثم شغل منصب نائب الرئيس في عهد سالفه [35]. بدأ السادات عهدته بالسير على درب سابقه ، إلا أنه سرعان ما عمل على ضمان ولاء الضباط والقيادات العليا له من خلال الإعتماد على سياسة فرق تسد[36] فضلا عن تقوية قوات الأمن والشرطة ،مع الدفع بالمؤسسة العسكرية نحو عالم المال و الإقتصاد ، على عكس الرئيس الذي سبقه إذ تمتعت المؤسسة العسكرية بدور كبير في الحياة السياسية بينما عمل السادات تحييد ها عن المجال السياسي مع منحها إمتيازات كالبعد عن الرقابة والقيود الضريبية المفروضة من الدولة [37].هذا مايدل على وجود صراع بين رئاسة الجمهورية والأداة الرئيسية للدولة العميقة –المؤسسة العسكرية – ما إنجر عنه إلهائها والعمل على إيجاد قوى تجابهها في ظل وجود إستراتيجية المصرية للوقاية من الإنقلاب ، عمل على القضاء على مناطق القوى (الاتحاد الأشتراكي و اللجنة المركزية ،مسؤولين في مناصب حساسة في الدولة كالمخابرات ،القائد العام للقوات المسلحة والداخلية ، الإعلام .....) والتخلص من كل معارضيه ، فحل حزب الاتحاد الإشتراكي العربي الذي أسسه جمال عبد الناصر و أحل محله الحزب الوطني الديمقراطي في سنة 1978 كما عزل بعض الساسة المعروفين بولائهم للرئيس جمال عبد الناصر

---

[34] نفس المرجع السابق ،ص 59

[35] محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ،سلسلة جدران المعرفة ،ط1،القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 2006 ، ص 91

[36] طيبي غمارة ،الجندي والدولة والثورات العربية ،ط1، بيروت ،المركز العربي الأبحاث والدراسة السياسات ،2019،ص121

[37] المرجع السابق نفسه ،ص121

كعلي صبري، و سامي شرف و شعراوي جمعة [38] الذي إستقال ، ففي خضم هذا الصراع علم الرئيس أنور السادات أنه ليس أمام مراكز القوى إن أرادت التحرك ضده إلا القوات المسلحة لإستخدامها عبر طريقتين إما تحييدها عن ساحة الصراع أو الزج بها للإطاحة بالرئيس ، إلا أن مراكز القوى واجهته بإستقالة جماعية أذيعت في الإذاعة قبل تقديمها لرئاسة الجمهورية بغية إخضاعه لسلطتهم مما يمكنهم من زيادة الإمساك بزمام الأمور فتدارك السادات الأمر و قام بتعيينات جديدة في تلك المناصب ،كما أقدم على محاسبتهم جراء التخطيط للإنقلاب الأبيض [39] .

شهدت فترة حكم السادات صراعا أخر طفى على السطح بعد إعلانه مبادرته للسلام في الرابع من فبراير 1971 داخل مجلس الشعب[40] ، لتعلن رسميا اتفاقيات كامب دايفيد في 1978إنجر عنه انعكاسات على العلاقات المصرية العربية وغيرها كالإتحاد السوفياتي كتحويل جامعة الدول العربية من مصر إلى تونس [41] .....

المطلب الثالث : فترة الرئيس حسني مبارك

إتبع حسني مبارك نهج سالفه بغية الحد من سلطة المؤسسة العسكرية من خلال مواصلة العمل على إقامة توازن معها ومنحها إمتيازات اقتصادية ، لكن سرعان ما إستخدمت الدولة العميقة موجة الربيع العربي التي وصلت لمصر لصالحها والإطاحة برأس النظام القائم أنذاك . فجاءت الثورة المصرية جراء تراكمات من القهر و الإستبداد وتردي الأوضاع الإجتماعية والسياسية ،الصحية ، التعليمية .....وغيرها .حيث أصبح المجتمع محبطا يلجأ للهجرة غير الشرعية أو الإنتحار. ومع إرادة الرئيس المصري حسني مبارك أنذاك في تمديد حكمه لولاية أخرى وتوريث الحكم لنجله. ما انجر عنه توتر في وزارة الداخلية التي شعرت بتحدي أفراد من غير القوى السياسية لسلطتها فبدأت بقمع المعارضين بصفة عشوائية لإرهاب الباقين و إرسال رسائل مفادها أن لا أحد بمنئ عنها قد كان الضباط يتنافسون في إظهار جبروتهم بالمعتقلين تصويرهم في مواقع التواصل الاجتماعي . ولم يكن خالد سعيد أول المعتقلين أو الموتى تحت طائلة التعذيب ، فبعد نشره في الانترنيت لفيديو الضباط قسم الشرطة يظهرهم يتقاسمون غنائم المخدرات و أموال صودرت من تاجر مخدرات هرع أفراد المباحث الذين يدينهم الفيديو ألى الانتقام من خالد و إسكاته . فقدموا على اعتداء عليه بشدة حيث قاموا بوضع راسه على مسند

---

[38] عزمي بشارة ، مرجع سابق الذكر ، ص 92

[39] محمد حسنين هيكل ، مرجع سالف الذكر ، ص99

[40] جمال حماد ، الحكومة الخفية في عهد جمال عبد الناصر ، ويكيبيديا الإخوان المسلمين https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

[41] موقع المركز المصري للشئون الخارجية ، السياسة الخارجية المصرية بين جمال عبد الناصر و أنور السادات ومحمد حسني مبارك ، سلسلة أوراق رقم 11 يونيو 2010 https://sites.google.com/site/misraffairs/readings/egypt_fp

السلم والباب الحديدي وتركوه ينزف في بالبناية حيث مات قبل وصوله للمشفى ، وقد أخذت مواقع التواصل الاجتماعي تتفاعل مع هذا بشكل كبير وسط تجاهل السلطة لأمر كما فعلت مع سابقاتها ووسط انتشار الفيديو بدأ التوافد علي منزل خالد وعائلته من طرف شرائح مجتمعية مختلفة بينهم ساسة وقادة رأي عام أمثال محمد البرداعي وتحولت قضية خالد سعيد إلى حركة شعبية واسعة انطلاقا من صفحات "الفيسبوك " و مواقع التواصل الاجتماعي بإسم الشهيد وتحولت الى صفحة كلنا خالد التي بمثابة فتيل الثورة المصرية وبغية فك الإعتصامات والحركات الاحتجاجية عمد الرئيس المخلوع حسنى مبارك إلى صرف أموال طائلة على مسلحين من البلطجة لمحاولة توزيع الثوار والمواطنين كما حدت في موقعه الجمل يوم 02 فبراير 2011 [42] و التي أنشات بعد 03 أيام من مقتله كما أدت الصفحة إلى دور هام في تسيس الشباب المهتم حديث السياسة ، كما عدمت إلى كشف والتنديد بالتعذيب داخل السجون المصرية ما زاد من حدة الشرطة في التعامل مع الوضع ,واليوم الأول من 2011 وعقب تفجير كنيسة القديسين اعتقل مجموعة من الشباب بينهم السيد بلال المستدعى من طرف الدولة والذي تلقت عائلته اتصالا هاتفيا بحضورهم لإستلام جثته التي تبين عليها أثار تعذيب وكدمات على جسده .

التحضير لتظاهرات 25يتاير 2011

بعد إدراك ناشط صفحة كلنا خالد سعيد أهمية شبكة التواصل الاجتماعي في التعبئة للاحتجاج وبما أن يوم 25 يناير عيد للشرطة شهد العام الذي سبقه احتجاجات اجتماعية ترفع الحد الأدنى للأجور بدا ليوم يمكن الاستثمار فيه ضد قهر وتعسف الشرطة خاصة إقدام عبده عبد المنعم بمحاولة الانتحار بإضرام النار بنفسه على طريقة محمد البوعزيزي ليحول اسم الحدث من قبل ناشط صفحة كلنا خالد سعيد من الاحتفال بعيد الشرطة 25 يناير الي 25 يناير ثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة مع تنامي غضب بين المصريين خير هروب بن على رئيس الجهورية التونسية الذي زاد من تحفيز المصريين الذين إعادة نفس السيف يوقع حسني مبارك .

لم يخلو الإعداد للثورة المصرية من الجانب السياسي حيث حولت صفحات لدعم البرداعي رئيس لمصر لتنشق منها صفحة كلنا خالد سعيد تحت مسؤولية عبد الرحمن منصور ووائل غنيم مسؤولي إدارة صفحة حملة البرداعي الذين نظموا ونسقوا مع عمر القزار احد مسؤولي صفحة رصد بغية مشاركة الإخوان المسلمين في 25 يناير المعروف عنها قوة تنظيمهم الذي ابلغه أنهم سيشاركون كأفراد ، ولن ينسقوا كحركة مع مجهول . وعهد إلى التنسيق مع حركة شباب 6 ابريل وحركة من اجل العدالة والحرية

[42] كريمة حسن الديب ، **تاريخ مصر من عصر مينا إلى ثورة 25يناير 2011** ، مكتبة مدبولي ،القاهرة ، مصر 2013 ص319

..... وغيرها حيث عقد أول اجتماع لنقل التظاهرة من العالم الافتراضي الي الواقع في مقر حركة الشباب من اجل العدالة والحرية والذي أطلق على الاحتجاج اسم كرة الثلج من طرف محمود سامي الذي خطط للمسيرة التي تبدأ من ناهيا إلى ميدان التحرير مرورا بشارع جامعة الدول العربية و الذي اختير علي أساس الكثافة السكانية كما اعتمدت خطط بديلة في حال ما تم فشل الخطة الأساسية .

سبق احتجاجات 25 يناير وقفات صامتة كانت أخرها يوم الجمعة التاسع من يناير بعد دعوة صفحة كلنا خالد سعيد للدلالة على تضامن المسلمين والمسيحيين خاصة بعد وفاة السيد بلال جراء التعذيب . وفي اليوم الرابع عشر من نفس الشهر انتشر فيديو على النت يبين صفع ضابط شرطة لرجل كبير في السن من المعتصمين أمام مجلس الشعب [43] ليعلو التنديد والدعوة للتظاهر بقوة يوم عيد الشرطة ،و مع نجاح الثورة التونسية كسب المصريين زخم كبير لكسر حاجز الخوف .

وللإشارة لم تخلو التحضيرات للثورة المصرية من المشاركات السياسية ،فقد تواجدت حركة شباب من أجل العدالة و الحرية ، شباب من حزبي الوفد والكرامة ،حركة كفاية وجماعة الإخوان المسلمين .....

المبحث الثاني : سلوك الدولة العميقة إزاء الشرعية بعد ثورة يناير 2011

المطلب الأول : مرحلة ما قبل الإنقلاب

1 - ثورة 25يناير و دعم الدولة العميقة للنظام السياسي

عقب التحضيرات وفي اليوم الخامس والعشرون من يناير سبق وزير الداخلية حبيب العادلي والصحف للتحذير من التظاهر و الإشارة إلى أن قوته قادرة على ردع أي خروج عن القانون [44] ، رغم ذلك فجرّت الثورة في اليوم المحدد و إنطلقت من المكان المخطط له سلفا . وبدأت من ناهيا بمطالب إجتماعية محضة حيث رددت شعارات ك: "غلى السكر غلى الزيت ...بكره نبيع عفش البيت " ، "هما بياكلو حمام و فراخ ... و إحنا الفول دوخنا و داخ "[45] ليصل المتظاهرون إلى ميدان التحرير بعد مشادات مع قوات الأمن

[43] أحمد عبد الحميد حسن و آخرون ،**يوميات الثورة المصرية 2011**،ط1،الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، 2011 ، ص52

[44] عزمي بشارة ، **مرجع سالف الذكر** ، ص 382

[45] **المرجع السابق نفسه** ، ص :385

[46] التي عملت على تفريغ الميدان قبل حركة الموظفين في اليوم الموالي ما زاد من حدة المطالب التي تحولت من إجتماعية إلى المطالبة بوقف عملية التوريث ،و إلغاء الإنتخابات السابقة لمجلس الشعب ..... لتذهب بعد ذلك للمطالبة بإسقاط النظام ،الأمر الذي حرك الدولة العميقة في مصر والتي عملت على الحفاظ على الوضع القائم بغرض الحفاظ على مصالحها وهذا من خلال :

- الإعلام : يؤثر هذا الأخير في الرأي العام ، فالإعلام يقوم على المصداقية إلا أنه غالبا ما يحرف عن مساره خاصة في الدول النامية بغية خدمة ما .وهذا ما حدث خلال الثورة المصرية حيث لم تغطي أحداث ثورة 25 يناير كأنها لم تكن ،بحكم أن المؤسسات الإعلامية مملوكة للدولة أو رجال الأعمال المنتفعين من النظام الذين غضوا الطرف عنها بغية تحقيق أهداف و توجهات سياسية لإنقاذ مصالحهم ،ليطفو على السطح ما سمي بإعلام المواطنة حيث أعتمد فيه على الانترنت ومواقع التواصل الإجتماعي –فيسبوك ، تويتر...- الذي لم يدم إلا قليلا ليقوم النظام المصري بردة فعل التي تمثلت في قطع كل الإتصالات اللاسلكية لإجهاض الثورة في أيامها الأولى وهذا بعد إجتماع غرفة الطوارئ لإعطاء الأمر الخاص بقطعها لوجود حالة ضرورة قصوى تمس الأمن القومي [47].
- نظرية المؤامرة : وتستخدم كغطاء لإخفاق سياسي أو عجز سياسي ،كما تستخدم من قبل الساسة عند الشعور بفقدان التحكم في زمام الأمور حيث يذاع في الوسائل الإعلامية أن الدولة تتعرض لمؤامرة أجنبية و أن بعض الأطراف تتخابر مع جهات أجنبية مع الحصول على تمويلات منها ، وهذا ما حدث في مصر عقب إعتقال ثلاثين شخص من بينهم مندوب منظمة هيومن رايتس ووتش ومندوبي منظمة العفو الدولية ،و بعض الساسة و الإعلاميين [48]

لم تخلو عمليات إجهاض الثورة من تدخلات قوات الأمن و البلطجية ، لكن مع تزايد الضغط من الثوار الذين تزايد عددهم تركت الدولة العميقة في السلطة وتمركزت في المفاصل الصلبة لتظهر المؤسسة العسكرية على الساحة وينتشر الجيش الشوارع ، وبالتحديد في الأماكن الحيوية والمؤسسات السيادية للدولة لتأتي بعد ذلك ردود الفعل من خلال إقالة الرئيس مبارك للحكومة وتعيين لأخرى بقيادة أحمد شفيق ، ووضع اللواء عمر سليمان بمنصب نائب الرئيس بغية مص غضب الشارع والعدول عن فكرة

---

[46] أحمد عبد الحميد حسن وأخرون ، **مرجع سالف الذكر** ،ص: 53

[47] عزمي بشارة ، **مرجع سالف الذكر** ،ص 414

[48] منظمة العفو الدولية ،**مصر تنتفض أعمال القتل و الإعتقال والتعذيب خلال ثورة 25يناير**،ط1، المملكة المتحدة 2011

التوريث ، إلا أن الموجهات استمرت بين قوات الأمن والثوار إلى غاية تدخل الجيش الذي أعلن وقوفه مع الثوار في وقت لاحق وإنحيازه للشعب بعد إجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة والفريق سامي عنان وبعض مساعدي وزير الدفاع [49]

في الفاتح من فبراير أذاع التلفزيون المصري خطابا للرئيس حسني مبارك والذي قسم الشارع المصري بين مؤيد ومعارض له وللتنازلات التي تضنها الخطاب الذي لامس عاطفة الشعب المصري - إحدى الإستراتجيات العشر التي يتبعها الإعلام للإلهاء و التحكم في الشعوب- معلنا بداية ثورة مضادة إنطلقت من الإعلام الذي طالب بإعطاء الرئيس فرصة ، ألا وهي إكمال ولايته التي لم يتبقى على نهايتها سوى ستة أشهر. ما فجر موجة من المناقشات الحادة بين المتظاهرين حول بقاء في ميدان التحرير بعد وعود الرئيس بقولهم : "نسيبه يكمل مدته ....دا إزاي أبونا "، لتتشكل مظاهرات أخرى من طرف أنصار مبارك من ميدان مصطفى محمود نحو ميدان التحرير وهذا كله بغية حدوث شرخ في الثورة الشعبية والتخلص منها .وقد حدث إنقسام وسط الثورة الذي هو النقطة الإيجابية للدولة العميقة و النظام السياسي من خلال منحها مزيدا من الوقت . فالمتتبع لأحداث 25يناير يكتشف أن الدولة العميقة في مصر حاولت الحفاظ على مصالحها من خلال إحتضان الثورة ومحاولة إحتوائها بعد ما سمي بموقعة الجمل التي لحقتها موجة من ردود الأفعال من قبل المظاهرين و التأكيد على رحيل نظام مبارك ،بعد فشل محاولات الأدوات السابقة الذكر في السيطرة على الشارع المصري جاء الدور على أهم أداة لدى الدولة العميقة ألا وهي المؤسسة العسكرية التي أصدرت بيانا تؤكد فيه أن مطالب الثوار مطالب مشروعة ما يؤكد على أنها على إستعداد للتضحية برأس النظام السياسي ولا تفقد مصالحها التي لابد من الحفاظ عليها .ليتم الإعلان في الحادي عشر من فبراير 2011م من قبل نائب الرئيس تنحي الأخير من منصبه وتسليم السلطة للمجلس العسكري الذي عمل على التواصل مع المتظاهرين في المرحلة الإنتقالية إلى غاية إجراء انتخابات رئاسية .

2 - بعض ردود الفعل الدولية على ثورة 25يناير

تعد السياسات الخارجية من الأبعاد الهامة التي لا تقل شأنا عما يحصل داخل الدول فهي تؤثر أيضا على المجريات السياسية الداخلية ،فقد تباينت المواقف الدولية تجاه الثورة المصرية ويتضح هذا من خلال :

[49] عزمي بشارة ، نفس المرجع السابق ،ص473

الموقف الأمريكي : عرف الموقف الأمريكي مواقف مختلفة ومتباينة ،فقد إنتظر ما ستسفر عنه الأحداث بعد الخامس والعشرين يناير لتبيان موقفها فقد دعت أولا إلى إصلاحات سياسية ودعمت النظام السياسي خشية تكرار سيناريو الثورة التونسية سلبا على منطقة الشرق الأوسط ،كما أيدت رحيل حسني مبارك في وقت لاحق حفاظا على مصالحها في المنطقة .

الموقف الإسرائيلي: طغى على الموقف الإسرائيلي التخوف و القلق مما ستؤول إليه الأوضاع بعد الثورة المصرية – ثورة 25يناير فقد تم تداول "أن إسرائيل أبرقت إلى العديد من الدول أهمية استقرار نظام مبارك لصالح استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط " [50] والخشية من إستمرار عدم الإستقرار في المنطقة العربية و ازدياد عزلتها في المنطقة ما يفسر حرصها الشديد على الإستقرار داخل الدولة المصرية .

فيم أجمعت بعض الدول على دعوة الرئيس المصري الأسبق إلى السماع لمطالب شعبه والإستجابة لها ، لكن سرعان ما لبسوا يطالبون ببدء عملية الإنتقال الديمقراطي في مصر كتركيا و ألمانيا ...

لابد من الإشارة هنا أن جل الدول الأوربية دعت مصر إلى إحترام المعاهدات و الإلتزامات الدولية و بالأخص اتفاقية كامب دايفيد مع الخشية من صعود الإسلاميين للسلطة

3 - تقويض الدولة العميقة للنظام السياسي

بعد إجراء الإنتخابات المصرية في 30يونيو2012 وفوز محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين على أحمد شفيق مرشح النظام السابق بنسبة 51,73بالمئة مقابل 48,27 بالمئة للأخير [51] ، لتنتقل جماعة الإخوان من المعارضة إلى السلطة ،كما سيطرت القوى الإسلامية-حزب الحرية والعدالة ممثل للإخوان و حزب النور ممثل للجماعة السلفية - على غالبية المقاعد في مجلسي الشعب و الشورى ما زاد من الشعور بالقوة والانتشار لهذه القوى الإسلامية السياسية . بدأ مرسي عهدته الرئاسية بإحالة وزير الدفاع محمد حسين طنطاوي و رئيس أركان الجيش الفريق سامي عنان إلى التقاعد إثر مذبحة رفح في السادس من أغسطس 2012م وتعينهما مستشارين للرئيس، وعين الفريق الأول عبد الفتاح السيسي قائدا عاما للقوات المسلحة وزير الدفاع و اللواء صدقي صبحي لرئاسة

[50] عيسى أحمد شلبي ،**التدخلات الخارجية بالثورة المصرية** ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد: 15 ص: 552

[51] وحدة تحليل السياسات ،**الإنتخابات الرئاسية المصرية 2012**،قطر ،المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ،2011،ص03

الأركان [52] من ثمة الإعلان الدستوري الذي جاء في المادة الثانية و الخامسة منه [53]: "الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئاسة الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأ ي طريق وأمام أية جهة ". "لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور " و الذي قوبل بالمعارضة من قبل القوى السياسية المصرية واعتبرته بداية سلطوية جديدة ما اضطر الرئيس مرسي إلى إعلان دستوري جديد يلغي فيه الإعلان الأول ، لكنه أبقى على موعد الإستفتاء للدستور الجديد [54] . كما حاولت رئاسة الجمهورية بقيادة مرسي احتواء أدوات الدولة العميقة كالقضاء والإعلام [55]، الأجهزة البيروقراطية والداخلية إلا أن هذه الأخيرة إستثمرت في قلة خبرة جماعة الإخوان في الحكم . فبدأت أدواتها العمل حفاظا على مصالحها بدءا من الإعلام الذي سلط الضوء على الأزمات الإقتصادية التي كانت موجودة في فترة حكم حسني مبارك إلى قبيل مرسي رئاسة الجمهورية و من بينها نذكر [56]:

- ❖ زيادة التضخم خاصة في المواد الغذائية ليتجاوز 35%
- ❖ إنخفاض الإحتياطي النقدي لدى البنك المركزي المصري من 36.3 مليار دولار في ديسمبر 2010 إلى 15 مليار دولار في أبريل 2012
- ❖ غلق 4.600 مصنع

وأخرى إستجدت بعد ثورة 25يناير كأزمات الكهرباء والوقود و إرتفاع الأسعار بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة التي سببت تذمر المواطنين لتخرج عدة تحركات شبانية للشارع بغية تنظيم حملات احتجاجية ، لتطفو على الساحة حركات السياسية كحركة تمرد التي انطلقت في نهاية أبريل 2013 دعت إلى سحب الثقة من الرئيس المصري السابق وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة [57] من خلال إستمارات توزع على المواطنين ، فسرعان ما تجاوب الشارع المصري معها بعد تدهور الأوضاع المعيشية وصولا لمرحلة اليأس . كما حظيت هذه الحركة بدعم حركات سياسية معارضة كحزب المصريين الأحرار ، حركة كفاية ، حركة 6

---

[52] باسم القاسم وربيع الدنان ،**التغيرات الدستورية والانتخابات** ، ط1 ،بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارات ، 2016،ص16

[53] هشام الياني ،**بوابة الأهرام تنشر النص الكامل للقرارات ... مرسي يحصن قراراته بإعلان دستوري ويمنع حل التأسيسية والشورى** ، بوابة الأهرام ،18:05 ،22نوفمبر 2012 http://gate.ahram.org.eg/News/275479.aspx

[54] مرسي يلغي الإعلان الدستوري ،09 ديسمبر2012 https://www.france24.com/ar/20121209

[55] محمد أبو رمان ،**آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب** ، عمان ،مؤسسة فريديش ايبرت ،2017،ص79

[56] باسم جلال القاسم وربيع محمد الدنان ،**مصر بين عهدي مرسي والسيسي دراسة مقارنة** ،ط1 ، بيروت ،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2016 ، ص161

[57] باسم القاسم وربيع الدنان ، **مرجع سابق الذكر** ،ص 18

أبريل ، حزب الدستور والتيار الشعبي .... أما عن الأجهزة الأمنية فقد كان لها دور متناقض تارة تفتح المجال للتظاهر بغية إظهار ضعف التأييد لمرسي ونظامه بينما تبطش تارة أخرى لتستعدي المواطنين ضد مرسي[58] ، كما ظهرت الكتلة السوداء BLACK BLOC في 01/24/ 2013 هدفها إسقاط حكم الإخوان المسلمين و تصديهم لأي إعتداء على المتظاهرين وعدم تعرضهم للشرطة والجيش[59].

كل هذه المعطيات تشير إلى أن الفترة الرئاسية للرئيس مرسي ما هي إلا مرحلة عابرة ، وأن المطلوب من الجميع – القوى السياسية ،أدوات الدولة العميقة- تكبيل الرئيس لا منحه فرصة للنجاح لتكلل التجربة الديمقراطية المصرية بفشل بعد تدخل الأداة الأهم للدولة العميقة (المؤسسة العسكرية) التي مارست لعبة الخداع الإستراتيجي الذي فهم على أنه دعم للشرعية بعد إعطاء مهلة أسبوع واحد لإيجاد حل توافقي بين القوى السياسية في 23 يونيو 2013 قبيل الإطاحة بالرئيس السابق خرجت مظاهرات في عدة مناطق بمصر في 2013/06/30 تطالب برحيل مرسي ،ليصدر في اليوم الموالي بيان للمجلس الأعلى للقوات المسلحة يمهل القوى السياسية 48 ساعة لتحقيق مطالب الشعب وإلا أن القوات المسلحة ستعلن خريطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها[60] . فيم كشفت صحيفة وول ستريت جورنال THE WALL STREET JOURNAL عن عودة الدولة العميقة ، وعن اجتماعات سرية بين المعارضة وكبار الضباط في الجيش ، ونقلت أيضا أن الجيش سيتدخل ويقيل الرئيس بالقوة إذا ما حشدت المعارضة عددا كافيا من المتظاهرين ...[61] وقد استخدم القضاء في ما بعد لمحاسبة النظام السابق والرئيس مرسي .

بعد إعلان وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي عزل الرئيس محمد مرسي و تولي رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور الحكم مؤقتا إلى غاية إجراء انتخابات رئاسية جديدة[62] ، ما يعني خلق نظام سياسي جديد يخدم مصلحة الدولة العميقة إنطلاقا من رمز لنظام سبق وخدم صالحها .

كما تجدر الإشارة إلى أن حكم مرسي وجماعة الإخوان المسلمين لم تخلو من ردود الأفعال الدولية التي شكلت صدمة للبعض فعملوا على دعم الثورة المضادة و أركان الدولة العميقة للحد من الإسلام السياسي والخشية من إنتشاره في الشرق الأوسط

---

[58] باسم جلال القاسم وربيع محمد الدنان ، **مرجع سالف الذكر** ، ص234

[59] رحاب جمعة ، التاريخ الغامض ل "البلاك بلوك " ..و سر انسحابها من المشهد ، موقع بوابة الفجر الإلكترونية ،17 /2016/01 ، https://www.elfagr.com/1998773

[60] باسم القاسم وربيع الدنان ، **مرجع سالف الذكر** ،ص20

[61] *Charles Levinson and* Matt Bradley ،**In Egypt, the 'Deep State' Rises Again** ،the wall street journal https://www.wsj.com/articles/SB10001424127887324425204578601700051224658

[62] باسم القاسم وربيع الدنان ، **مرجع سالف الذكر** ،ص20

و أبدت تأييدها لأغلب إجراءات الجديدة والتي عقبت الإطاحة بمرسي ، كدولتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية و غيرها من دول المشرق العربي . بينما أحجمت أخرى عن التعليق كونه أمر داخلي يخص مصر كالسودان وقطر ، ونددت أخرى بتدخل الجيش في السياسة و اعتبرته أمرا مرفوض كالدولة التونسية ...

المطلب الثاني : مرحلة ما بعد الإنقلاب

جاء الرئيس عبد الفتاح السيسي عقب فوزه بأغلبية ساحقة في الانتخابات الرئاسية المصرية التي أعلن عن نتائجها في 2014/06/03 بنسبة 96.91 % على منافسه حمدين صبحي الذي أخذ 3.09 % من الأصوات [63] بعد إستقالته من الجيش ، إلا أن المتتبع للأحداث المصرية بعد الإنقلاب العسكري على محمد مرسي لاشك في أنه سيلاحظ غياب بعض الوسائل السياسية كحركة تمرد و جبهة الإنقاذ .... إضافة إلى جماعة البلاك بلوك BLACK BLOC التي إختفت عن الساحة المصرية ، مبينة أن ما حدث مع الرئيس المصري السابق ما هو إلا ثورة مضادة كفلتها أذرع الدولة العميقة المتغلغلة في مفاصل الدولة سواء الصلبة منها أو اللينة ، ما يزيد من تأكيد ذلك هو أن جل الأزمات التي عرفها عهد مرسي لم تحل ولم تختفي في عهد خالفه للحكم كأزمتي الكهرباء و الوقود اللتان استخدمتا كغطاء لتأجيج الرأي العام المصري على الرئيس السابق للسيسي في ظل صمت بعهد الأخير ، هذا فضلا عن تفاقم التضخم والفقر والبطالة ..... كل هذا وسط تلميع إعلامي لشخصية الرئيس المصري الحالي من طرف الإعلام الرسمي والموالي للنظام السياسي و حشد الشعب حوله مع تغييب الإعلام المعارض ، كما استخدم الرئيس المصري الحالي غطاء لإضفاء الشرعية لنظامه السياسي عبر عدة مشاريع تنموية ، اقتصادية ذات خلفية سياسية ، منها توسعة قناة السويس الذي طرحت مرات عدة في التاريخ المصري تحت تسميات مختلفة منها تنمية محور قناة السويس الذي طرحه الرئيس مرسي و التي تمت معارضتها من طرف المؤسسة العسكرية التي استخدمت نظرية المؤامرة لإبراز دور قواتها في تأمين الموارد الإستراتيجية المصرية للحد من بيع القناة للأجانب ..... [64] ثم أتى مشروع توسع قناة السويس في عهد خالفه –عبد الفتاح السيسي - ، والمفارقة في الأمر أن من عارض المشروع سابقا (المؤسسة العسكرية) هو من وكل له

---

63 النتيجة النهائية .. السيسي رئيسا لمصر بـ96.91 % مقابل 3.09 % لصباحي، 2014/06/03، https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/06/03/egypt-elections-final-results

القيام به في ظرف سنة واحدة . ما زاد من مد باع المؤسسة العسكرية في المجال الإقتصادي و الغوص فيه .

إن المتتبع للأحداث المصرية يجد أن الرئيس عبد الفتاح السيسي قام باستخدام مشاريع عدة (توسعت قناة السويس ، العاصمة الإدارية الجديدة ، جسر روض الفرج المعلق .....) منها من أعطيت صبغة الحتمية للحد من شدة الأزمة الإقتصادية إلا أن المضمر هنا أنها استخدمت لشرعنة النظام السياسي سواء على المستوى المحلي او الخارجي و تجنيد المؤيدين له هذا ما أكده تصريح رئيس الجمهورية المصرية : أن مشروع التوسعة ما كان هدفها إلا رفع معنويات الشعب المصري [65]، وهذا بعد عام من بدء المشروع ما يفسر نجاح الدولة العميقة من خلال ثورتها المضادة ويتجلى هذا في :

- إحكام قبضة الدولة العميقة على مختلف مفاصل الدولة
- تقويض طموحات التغيير التي رفعت في سنة 2011 و إجهاض تجربة ديمقراطية
- اتسمت العلاقة بين الدولة العميقة و النظام السياسي علاقة توافقية ما يفسر إختفائها عن العلن
- إخضاع النظام السياسي المصري للإرتباطات الخارجية من طرف الدولة العميقة ويتجلى هذا في كبح قرارتها السياسية وفرض عليها إملاءات من طرف الدول الداعمة للدولة العميقة
- تحكم الذراع الأفضل-الأقوى- للدولة العميقة (المؤسسة العسكرية) في الدولة المصرية ما يخوله التحكم في القرار السياسي المصري
- الاعتماد على الشأن الخارجي في إضفاء الشرعية الداخلية للنظام السياسي المصري ويتمثل ذلك في الدعم المادي الذي استخدم لإنجاز مشاريع قومية تكفل شرعية النظام السياسي المصري في عهد الرئيس السيسي .

المطلب الثالث : تقييم سلوك الدولة العميقة في التجربة المصرية وأهم الخصائص

يمكن القول أنه من منطلق ابتداء كل ثورة من حركات اجتماعية تتطور لتصبح تطالب بإسقاط النظام السياسي يبدأ عمل الدولة العميقة إما في التقويض أو الدعم للشرعية ، ففي الحالة المصرية يمكن القول أن الدولة العميقة كانت تعمل بأريحية

[65] تقرير لموقع الجزيرة نشر بتاريخ :2017/08/14 بتصرف : https://www.aljazeera.net/ebusiness

بمعنى أخر كانت على وفاق مع النظام السياسي ما يجعلها تدعمه طلية العهود التي سبقت عهد الرئيس مرسي لأن مصالحها لم تمس ، فقامت بإحتضان ثورة يناير 2011 و حمل شعاراتها مع التغلغل داخلها ما إضطرها للإطاحة برأس النظام السياسي للحفاظ على صالحها ،فيما كفل الذراع العسكري ذلك من خلال تولي المرحلة الإنتقالية فيم عملت أدوات الدولة العميقة على الإجماع بأن فترة الرئيس المنتخب ما هي إلا مرحلة عابرة ، ما جعلها تقوض نظامه السياسي وتعمل على حصره في الزاوية بإستخدام أدواتها المختلفة الإعلام، المؤسسة العسكرية والأمنية ، الأحزاب وحركات مختلفة بغية الإتيان بمن يخدم مصالحها .

فقد لعبت الدولة العميقة بمصر على وتر تقاطع المصالح بين النظام السياسي والموالين له و بين المعارضين وهذه من بين المناطق الأكثر حساسية (هنا تجدر الإشارة أن الدولة العميقة قد انحازت للعمل بجماعات الضغط ، إذ حركتها لبث الفوضى عندما شعرت بالمساس بمصالحها) ، من أجل تحريك الشارع ضد السلطة السياسية كما حدث مع الرئيس مرسي ، الذي تمكن من الوصول للسلطة عبر المفاصل الهشة للنظام السياسي المصري كالشرعية الانتخابية ، رئاسة الجمهورية والبرلمان ... في حين لم يتمكن من الوصول للمفاصل الصلبة له التي تمركزت الدولة العميقة فيها ما نتج عنه كبح للتحول الديمقراطي الذي كان سيحد من مصالحها ، فتم تحويل الثورة المصرية سنة 2011 إلى شعور بالذنب و أنهم كانوا أفضل حالا قبلها و أن حكم الإخوان فشل لدى الرأي العام المصري ولابد من التحرك ضده ، وهنا لابد من الإشارة إلى الإرتباطات الخارجية للدولة العميقة ودورها في دعم الثورة المضادة بمصر عن طريق الدعم المادي و الضخ الإعلامي حول فشل التجربة الديمقراطية المصرية تحت حكم الإسلام السياسي .

كما أن الثورة المصرية إمتلكت الشارع ووصلت للشرعية مع الرئيس مرسي ،حققت الأغلبية البرلمانية لكنها فشلت في الوصول للقوى المؤثرة أو ما يسمى بمراكز القوى في النظام السياسي ما جعلها فارغة بعد تحكم الدولة العميقة بها ، ما تمخض عنه تغلغل الثورة المضادة بين صفوف الثورة فتغيرت إلى ثورة ضد ثورة ، فأفرزت نظاما سياسيا من بقايا نظام أفل سبق له خدمة مصالح الدولة العميقة .

وقعت الثورة المصرية بعد إفرازها لنظام سياسي –نظام السياسي لمرسي – في فخ أنها بمأمن عن الإختراق بعد كسبه للشرعية الشعبية متجاهلة تأثير القوى الخارجية التي استثمرت فيها الثورة المضادة بالإطاحة برئيس منتخب و اللجوء إلى عسكرة الدولة و المجتمع الذي سيطر على السياسة والإقتصاد..... فضلا عن مشاريع استخدمت فيها البهرجة الإعلامية كمشروع توسعة قناة السويس في عهد السيسي بغية تلميعها وسط

غرق الدولة المصرية في ديون خارجية ما جعلها تكبل بواسطة اتفاقية دولية ورهن قراراتها للدول الداعمة لشرعية الرئيس السيسي .

خصائص الدولة العميقة في مصر : من خلال ما سبق يمكن استنباط مميزات الدولة العميقة في مصر و تلخيصها في النقاط التالية :

- الدولة العميقة في مصر نواتها الصلبة هي المؤسسة العسكرية المتحكم الفعلي في السلطة ظاهرا وباطنا منذ نشأتها الاولى عقب ثورة الضباط الاحرار.

- تعتمد المؤسسة العسكرية –الجيش- على أذرع مختلفة لإحكام السيطرة على المشهد السياسي في مصر من ذلك الاعلام والقضاء والمؤسسات المالية .

- وفي هذا الصدد لعب الاعلام- المهيمن عليه بالكامل- بكل أنواعه بما فيها التكنولوجيات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي الدور الأكبر في تحسين صورة النظام وتبرير ما يقوم به لكسب التأييد والشرعية .

- تعتمد المؤسسة العسكرية على ارتباطات وظيفية مع دول اقليمية ودولية و كثير من المؤسسات والمنظمات الدولية المختلفة التي تتقاطع معها في

الأهداف وتبادل المصالح. وترجع ارتباطات الدولة العميقة في مصر تاريخيا إلى عهد جمال عبد الناصر وعلاقاته بالدول الكبرى، بريطانيا آنذاك ، ثم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية حاليا، نظرا لأهمية مصر الاستراتيجية لا يمكن للدولة العميقة أن تشتغل بعيدا عن توجيه وتنسيق ووصاية القوى الكبرى.

- استفادت الدولة العميقة من علاقاتها وارتباطاتها الخارجية من دعم مادي ولوجيستي كبير ساهم كثيرا في تثبيت أركان النظام الجديد، و اعطائه الشرعية الدولية رغم وضوح سلوكه الانقلابي والدموي الذي ميزه.

- يع بتبر أداء وسلوك الدولة العميقة في مصر النموذج الأنجح حتى الأن في قيادة الثورة المضادة التي نجحت في تقويض شرعية نظام ما بعد ثورات الربيع العربي .

- تجاوزت هيمنة الجيش في المجال السياسي وامتدت إلى الاقتصاد حيث تشير الاحصاءات إلى سيطرة الجيش على أكثر من 25 بالمئة من الاقتصاد المصري وهي حالة فريدة في منطق تسيير الاقتصاد داخل الدولة، وقد نتج على ذلك ما يشبه الدولتين في دولة ؛ دولة الجيش ومن يدور في فلكه ودولة لبقية الشعب ضف إلى ذلك سيطرة لواءات المؤسسات الأمنية المختلفة على المناصب السامية ومفاصل الحكم في الدولة، وقد وصل الأمر إلى تعيين مستشار عسكري -بمثابة حاكم عسكري- لكل محافظة مصرية إمعانا في عسكرة المجتمع والدولة.

- اعتمدت الدولة العميقة في مصر في سلوكها بعد ثورة يناير على القوة اللينة في مواجهة خصومها خاصة قطاع الاعلام ، ثم انتهجت القوة الصلبة بعد نجاح ثورتها المضادة في الثلاثين من يونيو (جوان) وما أعقبها من انقلاب الثالث جويلية 2013.

الخاتمة

من خلال دراستنا النظرية لظاهرة الدولة العميقة والبحث في ماهيتها ، وتعرفنا لمراحل تطورها في مصر و سلوكها مع النظام السياسي القائم ، تم التطرق إلى أهم المحطات التي شكلت نقاط مفصلية تبرز التفاعل الحاصل بين الدولة العميقة والنظام السياسي ، فمن خلال ذلك يتضح الدور الذي تلعبه إستراتيجية الثورة المضادة في خرق الثورات الشعبية و الالتفاف عليها ،و قلبها لصالح الدولة العميقة التي لا يمكن أن تعمل بمنأ عن ارتباطاتها الخارجية التي توفر لها الدعم سواء الإعلامي أو المالي .

وحيث أن إشكالية البحث كانت تقوم على ماهية الدولة العميقة وطبيعة أدوارها مع النظم السياسية الحاكمة خاصة النظام السياسي المصري ، فمن أجل إعطاء موضوع الدراسة مصداقية أكثر وجعل المعلومات الواردة فيه أكثر تمثيلا و واقعية ، ارتأينا انه لابد من إسقاط الجانب النظري للدراسة على التجربة المصرية كون الظاهرة محل الدراسة كانت بارزة و معاصرة فيها .

من خلال الجانب التطبيقي للدراسة وعطفا الجانب النظري توصلنا للنتائج التالية :

1 - عمدت الدولة العميقة بمصر على العمل بالنواة الصلبة للنظام السياسي (المؤسسة العسكرية) ومن خلاله تحكمت على مختلف الأذرع التي تكفل بقاء مصالحها و ديمومتها

2 - أثبتت التجربة المصرية قوة الثورة المضادة في إجهاض أي تجربة ديمقراطية تمس مصالحها والعمل على تقويض شرعية النظام السياسي

3 - أخضعت الدولة العميقة النظام السياسي المصري للارتباطات الخارجية ما كبح قراراته السياسية و جعله خاضعا للداعمين الخارجيين

وعلى ضوء النتائج السالفة نتوصل إلى نقد الفرضية الأولى القائلة بهلامية الظاهرة محل الدراسة على أساس كونها افتراضية وغير واضحة ولا يقابل مصطلح الدولة العميقة سوى مؤسسات الدولة رغم سعة انتشاره وكثرة تداوله ، مقابل دعم الفرضية الثانية القائلة بأن ظاهرة الدولة العميقة من المفاهيم الحساسة و الواقعية التي تؤثر في نظم الحكم على المستويين الوطني والخارجي .

من خلال ما تقدم نستخلص أن ظاهرة الدولة العميقة كيان حقيقي يظهر في حالات ضعف الدولة الظاهرة ، والتحول الديمقراطي غير المكتمل وينتج عن ذلك علاقة عكسية بين الدولة القائمة والدولة العميقة فكلما قويت الأولى تضعف الثانية و العكس صحيح .

قائمة المراجع والمصادر

La liste des références

قائمة المراجع :

الكتب

1 - ابن منظور ، لسان العرب ، دار المعارف ، القاهرة ، المجلد 2

2 - أحمد عبد الحميد حسن و أخرون ، يوميات الثورة المصرية 2011، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ،2011

3 - باسم القاسم و ربيع الدنان ،التغيرات الدستورية و الإنتخابات ، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، بيروت ،2016

4 - باسم جلال القاسم و ربيع محمد الدنان ، مصر بين عهدي مرسي و السيسي دراسة مقارنة ، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات ، بيروت ،2016

5 - باسم صبحي بشناق ، الوجيز في النظم السياسية و القانون الدستوري ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2017

6 - شاري براين و دينر بير ،دور المال في اللعبة السياسية ، ت : نور الأسعد و ناتالي سليمان ، المعهد الوطني للشؤون الدولية ،بيروت ، 2007

7 - طيبي غمارة ، الجندي و الدولة والثورات العربية ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيروت ، 2019

8 - عباس شريفة ، الثورة و الدولة العميقة فلسفة الصراع و إستراتجية المواجهة ، رؤية للثقافة و الإعلام ، تركيا ، 2018

9 - عزمي بشارة ، ثورة مصر من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيروت ، 2016

10 كريمة حسن الديب ، تاريخ مصر من عصر المينا إلى ثورة 25 يناير ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2013

11 محمد أبو رمان ، أفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب ، مؤسسة فريديش أبيرت ، عمان ، 2017

12 محمد الجوادي ، النخبة المصرية الحاكمة ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،2002

13 محمد الجوادي ، مذكرات الضباط الأحرار ، دار الشروق ، بيروت ،1996

14 محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، 2006

15 نعمان أحمد الخطيب ،الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011

16 وائل غنيم ،الثورة إذا الشعب يوما أراد الحياة ، دار الشروق، 2012

المقالات العلمية

17 عبد المجيد رمضان ، الدولة القائمة والدولة العميقة و إشكالية التوافق و التضارب في المصالح ، مجلة الناقد ،العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2020

18 عيسى أحمد شلبي ، التدخلات الخارجية بالثورة المصرية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 15 ، جامعة الحسين بن طلال ، الأردن ،2016

المواقع الإلكترونية

19 سليم البطاينة ، اختطاف الدولة و تحويلها إلى الدولة عميقة و موازية www.railyoum.com .03 سبتمبر 2019

20 مقال غادة الحلايقة , www.mawdoo3.com ,27 يونيو2019

21 عبد المولى المروري , مقال حول نظرية الدولة العميقة ,العمق المغربي , www.maghress.com 2018/08/26 ، 23:15

22 جمال حماد ، الحكومة الخفية في عهد جمال عبد الناصر ، ويكيبيديا الإخوان المسلمين https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

23 موقع المركز المصري للشئون الخارجية ، السياسة الخارجية المصرية بين جمال عبد الناصر و أنور السادات ومحمد حسني مبارك ، سلسلة أوراق رقم 11 يونيو 2010 https://sites.google.com/site/misraffairs/readings/egypt_

24 -هشام المياني ،بوابة الأهرام تنشر النص الكامل للقرارات ... مرسي يحصن قراراته بإعلان دستوري ويمنع حل التأسيسية والشورى ، بوابة الأهرام ، 18:05 ،22نوفمبر 2012 http://gate.ahram.org.eg/News/275479.aspx

25 -مرسي يلغي الإعلان الدستوري ، 09 ديسمبر 2012 https://www.france24.com/ar/20121209

26 رحاب جمعة ، التاريخ الغامض ل "البلاك بلوك " ..و سر انسحابها من المشهد ، موقع بوابة الفجر الإلكترونية ، 17 / 2016/01 ، https://www.elfagr.com/1998773

27 -النتيجة النهائية .. السيسي رئيسا لمصر بـ 96.91 % مقابل 3.09 % لصباحي ، https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/06/03/egypt-elections-final-results ،2014/06/03

28 -تقرير لموقع الجزيرة نشر بتاريخ : 2017/08/14 بتصرف : https://www.aljazeera.net/ebusiness

29- Charles Levinson and Matt Bradley ،In Egypt, the 'Deep State' Rises Again ،the wall street journal https://www.wsj.com/articles/SB10001424127887324452045786017000051224658

30 ريم أحمد عبد المجيد ، نحو تأصيل نظري للدولة العميقة ، المركز للبحوث و الدراسات ، 2018/03/11 ،WWW.ACRSG.ORG/40680

31 صالح ياسر ، ملاحظات سريعة حول مفهوم الدولة العميقة ، جريدة طريق الشعب ،2018/12/05 www.annaba.org/arabic/iraqipress/17480

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الشكر	I
الملخص	III-II
مقدمة	9-13
الفصل الأول : الإطار النظري للدولة العميقة	14
المبحث الأول : مفهوم الدولة العميقة	15
المطلب الأول : تعريف وماهية الدولة العميقة	15
المطلب الثاني : نشأة الدولة العميقة و تطورها	18
المطلب الثالث : أدوات الدولة العميقة	20
المبحث الثاني : الدولة العميقة وعلاقتها بنظم الحكم	22
المطلب الأول : دعم شرعية النظام السياسي	22
المطلب الثاني : تقويض شرعية النظام السياسي	23
المطلب الثالث : الإرتباطات الخارجية	24
خلاصة الفصل	26

الفصل الثاني : الدولة العميقة في مصر بين دعم الشرعية وتقويضها	27
المبحث الأول : تشكل الدولة العميقة في مصر	28
المطلب الأول : فترة الرئيس جمال عبد الناصر	28
المطلب الثاني : فترة الرئيس أنور السادات	30
المطلب الثالث : فترة الرئيس حسني مبارك	31
المبحث الثاني : سلوك الدولة العميقة إزاء الشرعية بعد ثورة يناير 2011	33
المطلب الأول : مرحلة ما قبل الإنقلاب (2011-2013)	33
المطلب الثاني : مرحلة ما بعد الإنقلاب (2013-2018)	39
المطلب الثالث : تقييم سلوك الدولة العميقة في مصر وأهم الخصائص	40
الخاتمة	44
قائمة المراجع	49-47
الفهرس	51-50